**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة كربلاء**

**كليـة القـانون**

المالية العامة

والتشريع الضريبي

**إعداد المدرس الدكتور : غسان المعموري**

المرحلة /الثانية

للعام الدراسي 2015-2016

**مقدمــــة**

المحاضرة الاولى   
  
يعمل الإنسان دائما على إشباع حاجاته المتعددة، المتجددة والمتزايدة، وتنقسم هذه الحاجات من حيث إشباعها إلى: حاجات فردية وحاجات جماعية، ويتم إشباع الحاجات الفردية عن طريق النشاط الخاص ومن أمثلة ذلك الغذاء، الكساء، الدواء، والمسكن ,والسياحة بأنواعها كافة, أما الحاجات الجماعية فتتولى الهيئات العامة أمر إشباعها.

تعُرَف الحاجات التي تقوم الهيئات العامة بإشباعها بالحاجات العامة أو الجماعية، سواء تعلق الأمر بتلك التي لا يمكن أن يقوم بأدائها وقضائها غير الهيئات العامة، أو تلك التي يمكن ترك أمر إشباعها إلى الأفراد، غير أن الهيئات العامة تتدخل لإشباعها وذلك لسبب أو لآخر، والحاجات العامة بهذا المعنى، تختلف من دولة إلى أخرى، وفي آن واحد قد تختلف في الدولة الواحدة من عصر إلى آخر بناء على اختلاف فلسفتها وسياستها الاقتصادية والاجتماعية.  
ويمثل مجموعة الحاجات العامة التي يتطلب من الدولة إشباعها محور النشاط المالي والاقتصادي للدولة، ويتمثل هذا النشاط في قيام الدولة بالنفقات العامة، ويستدعي ذلك حصول الدولة على إيرادات عامة بالقدر الكافي لتغطية هذه النفقات.

ويقتضي مقابلة النفقات العامة بالإيرادات العامة من الدولة أن تضع خطة (برنامج) محددة تتضمنها وثيقة، اصطلح على تسميتها بالميزانية العامة أو الموازنة العامة، تتضمن تقدير تفصيلي لإيرادات ونفقات الدولة لفترة مقبلة، وهي عادة سنة.

وتشكل النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة الموضوعات الأساسية لعلم المالية العامة.

غير أن لنشاط الدولة من حيث كونها وحدة اقتصادية تمارس وظائفها باستخدام لجزء من الموارد الإنتاجية المتاحة، وإنفاق وتحصيل مبالغ من الدخل القومي، آثار هامة على حجم وتكوين الناتج القومي، وعلى الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج على مختلف الأفراد والفئات الاجتماعية في الدولة، ويستوجب معرفة هذه الآثار ودراستها وتحليلها، وبالفعل فقد خصص جانب كبير من علم المالية العامة لدراسة هذه الوجوه.

ولما كانت النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة تكون العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، وتمثل في آن واحد الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة فسوف نقسم هذه الدروس إلى ثلاثة فصول تكون مسبوقة بفصل تمهيدي وهي:

**الفصل التمهيدي: بعض المفاهيم الأساسية**

**الفصل الأول: النفقـات العامة.**

**الفصل الثاني: الإيرادات العامة.**

**الفصل الثالث: الميزانية العامة أو الموازنة العامة.**

**ملاحظة :عادة ما تشمل المقدمة نظرة عن مضمون البحث من حيث العنوان والمسائل التي سيتناولها وباطار مقرر الماليه العامة تناولت المقدمة اعلاه اشارة الى مفهوم الحاجات العامة ودور الهيئات العامة في انفاقها وكذلك عملية استحصال الايرادات اللازمة لتغطيتها ضمن وثيقة هامة تضع السياسة الاقتصادية للدولة موضع التنفيذ ضمن الاطر القانونية والسياسية والادارية والاقتصادية وهذه الوثيقة تسمى الموازنة العامة وهذا ماسنتناوله بالدراسة للعام الدراسي 2015-2016 والله ولي التوفيق .**